قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمد (2003- 2015)

م.م. حسين علي كيطان
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة واسط

المستخلص :

لاشك في ان النفط يعد سلعة استراتيجية دولية من الصعب التحكم بأسعاره من قبل الدول المنتجة والمستهلكة ، اذ تحكمه عوامل كثير منها اقتصادية وسياسية وبيئية وتكنولوجيه، وتعد تقلبات اسعار النفط ولاسيما حالة الانخفاض عقبه امام الدول المنتجة الريعية لتمويل وتنفيذ خططها الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة ،فمثلا انخفاض اسعار النفط انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي كونه واحداً من الدول الريعية الذي يعتمد على صادرات النفط الخام في كل ايراداته من العملة الاجنبية ، ويظهر ذلك واضحاً من خلال ارتباط ارقام الموازنة العامة بحجم الايرادات النفطية السنوية . **ان من اهم اهداف البحث** توضيح مدى تأثير تقلبات اسعار النفط الخام على حصيلة الايرادات العامة للموازنة العامة في الاقتصاد العراقي، وأدراج توصيات تمكن القائمين على الاقتصاد العراقي من تجاوز الازمة المالية الحالية. **واعتمد البحث** المنهج الوصفي النظري والتحليلي والمنهج القياسي الكمي باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS ، **وتوصل البحث** الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان تقلبات اسعار النفط الخام لها تأثير طردي على الايرادات العامة من خلال حصيلة ايرادات بيع النفط ،اذ تنخفض بانخفاض الاسعار وبالعكس، ولقد اصبح النفط الصخري في الوقت الحاضر يمثل خطرا يهدد الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومنها العراق ،كما ان زيادة اعتماد الموازنة العامة على الايرادات النفطية اضعف دور واهمية المصادر التمويلية الاخرى ولاسيما الضرائب، مما جعل الموازنة العامة سريعة التأثر بتقلبات اسعار النفط.

Abstract :

Oil is an international strategic commodity, and it is difficult in control of prices by producing and consuming countries, which is ruled by many factors including economic, political, environmental, and technological factors. The fluctuations of oil prices, especially decrease of price which is an obstacle facing the producing rentier states to finance and achieve their economic and social strategic plans to accomplish sustainable development, such as decrease of Oil price has affected negatively on Iraqi economy as one of the rentier countries rely on crude oil exports in all its revenues of foreign currency, and this clear through numbers of general budget with volume of annual oil revenues.

The research aims to clarify impact of crude oil prices fluctuations on revenues of the general budget in Iraqi economics, and containment of recommendations to enable the Iraqi economists to overcome the current financial crisis. The research depended on descriptive, analytical and theoretical method and the standard quantitative method by using the statistic program (SPSS). The research reached several conclusions; the most important is that the fluctuations in crude oil prices have direct effect on the general revenues through oil sales revenue, because it decreases with reduction of prices and vice versa. In the present time Shale oil represents a threat to the oil producing and exporting countries which are including Iraq, also increased dependence of the general budget on oil revenues make it role and importance of other sources of funding is very weak, especially taxes, which made the general budget is effected in prices fluctuations.

المقدمة

تتسم اسعار النفط في السوق الدولية بالتقلبات الشديدة وعدم الاستقرار ، اذ سجلت اسعار النفط الخام بعد عام 2003 مستويات مرتفعة لم يسبق لها مثيل اذ وصلت الى (147) دولار للبرميل في 11 /2008/7 ،ثم انخفضت مستويات اسعار النفط انخفاض كبير جدا لتصل الى (32) دولار للبرميل في عام 2009 ، وبلوغ سعر برميل النفط لمتوسط غرب تكساس (27) دولار للبرميل في بداية عام 2016 ، وبما ان النفط سلعة استراتيجية دولية ليست كسلعة اعتيادية فان التقلبات في الاسعار ناتجة عن عوامل مؤثرة في العرض والطلب التي تؤثر على الامدادات النفطية ،كما ان الدول المستهلكة وبفضل التكنولوجيا سعت للبحث عن بدائل للنفط التقليدي وتمكنت فعلا من حدوث ما يعرف بثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية اذ تمكنت من خلال توظيف ما يعرف بعملية (تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي) اضافة الى (تكنولوجيا الحفر الافقي) من الوصول الى النفط والغاز المحبوس بين المسامات الصخرية.

لاشك في ان اغلب اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط ولاسيما الدول الريعية التي تتسم بعدم تنوع هيكلها الاقتصادي تمثل ايراداتها من بيع النفط المصدر الرئيس الذي تستند عليه في تمويل برامجها التنموية .

للنفط اهمية استراتيجية ومرتكز رئيس للاقتصاد العراقي منذ بداية عقد العشرينيات من القرن المنصرم اذ تمثل الايرادات النفطية المصدر الاساس لتمويل الموازنة العامة لتنفيذ برامج التنمية الشاملة وكذلك تساهم في بناء الاحتياطي النقدي للاقتصاد الوطني ، اذ بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في العراق (65%) في عام 2008 وبلغت نسبة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات (99%) في عام 2014 كما بلغت نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة (97%) عام 2013 وبلغت نسبة مساهمة العائدات النفطية في مناهج الاعمار والخطط التنموية حوالي (98%) ،وتعد هذه النسب مرتفعة ويعزى سبب ذلك الى انخفاض درجة التنويع الاقتصادي .

بما ان الاقتصاد العراقي اقتصاده ريعي، فان التقلبات في اسعار النفط الدولية ستترك اثار حقيقية على الاقتصاد والسياسة المالية ،ففي حالة استقرار الاسعار يتطلب من الحكومة العراقية بذل مزيدا من الجهد لاستغلال عوائد تصدير النفط الاستغلال الامثل والسعي نحو وضع حلول كفيلة بتفعيل مصادر اخرى للدخل غير نفطية وتخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كاهم عامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي لكون الاعتماد على مورد واحد رئيس وكبير هو ايرادات النفط يعد ظاهرة اقتصادية سلبية كبيرة.

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من اهمية موضوع تقلبات اسعار النفط الخام في السوق الدولية واثرها على ايرادات الموازنة العامة ، اذ تعتمد الحكومة العراقية كدولة ريعية ذات الاقتصاد الاحادي الجانب في تمويل خططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية على ما تحصل عليه من ايرادات نفطية والتي تشكل نسبة مساهمة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومصدر رئيس لتمويل الموازنة العامة للدولة ، اذ تعد الايرادات النفطية حاجة ملحة وغايه في الاهمية لتمويل انفاقها بشقيه الجاري والاستثماري وما تتطلبه التنمية المستدامة من اموال لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع افراد المجتمع ، كما تتجلى اهمية البحث من خلال معرفة الاسباب التي ادت الى انخفاض حاد في اسعار النفط الخام في عام 2014.

مشكلة البحث

تعرض الاقتصاد العراقي بعد حرب عام 2003 الى ازمات ومشاكل اقتصادية واجتماعية ولحد الان نتجت عنها اختلالات هيكلية وانخفاض الاداء الاقتصادي ، ومن هذه المشاكل توقف شبه تام للمؤسسات الانتاجية في القطاعات الاقتصادية اهمها قطاعي الصناعة والزراعة التي كانت تساهم ايراداتهما بالرغم من انخفاض مساهمتهما في تمويل الخزينة العامة للدولة الامر الذي انعكس في اعتماد العراق على الايرادات النفطية كمصدر رئيس من مصادر الايرادات العامة اللازمة للقيام بالإنفاق الحكومي بشقيه التشغيلي (الجاري) والاستثماري ،وان حجم هذه الايرادات يرتبط بتقلبات اسعار النفط الخام ، لذا تكمن مشكلة البحث في معرفة درجة التأثير الذي تتركه تقلبات اسعار النفط في السوق الدولية على حجم الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لتقلبات اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية تأثير كبير وطردي على الايرادات العامة للموازنة العامة في الاقتصاد العراقي من خلال اثرها على حجم الايرادات النفطية .

أهداف البحث

يهدف البحث الى :-

1- التعرف على مفهوم سعر النفط الخام وتسليط الضوء على اهم انواع اسعار النفط الخام والعوامل المؤثرة عليها.

2- توضيح خصائص النفط الخام والتعرف على مرجعيات التسعير النفطي.

3- توضيح تطور اسعار النفط الخام خلال مدة البحث .

4- توضيح تطور الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث .

5- قياس وتحليل مدى تأثير تقلبات اسعار النفط الخام على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

6- ادراج توصيات تمكن القائمين على الاقتصاد العراقي من تجاوز الازمة المالية الحالية وتحجيم خطر انخفاض اسعار النفط الخام في السوق الدولية .

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي النظري والتحليلي والمنهج القياسي الكمي .

حدود البحث

اولا : الحدود المكانية :- الاقتصاد العراقي .

ثانيا : الحدود الزمانية :- المدة (2003-2015) .

هيكلية البحث

من اجل اثبات فرضية البحث والوصول الى اهدافه فقد تم تقسيمه الى المباحث الاتية :-

المبحث الاول :- اسعار النفط الخام في السوق الدولية ـ مدخل نظري .

المبحث الثاني :- الايرادات العامة ـ مدخل نظري .

المبحث الثالث :- قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمد (2003-2015).

المبحث الاول: اسعار النفط الخام في السوق الدولية ـ مدخل نظري

اولاً: تعريف سعر النفط الخام :

يعرف السعر بشكل عام بأنه كمية النقود التي يدفعها المشتري إلى البائع مقابل سلعة أو خدمة، فالسعر هنا هو القيمة النقدية للسلعة أو الخدمة (السامرائي،1987 :10).

اما سعر النفط الخام فيعرف بانه القيمة النقدية لبرميل النفط المقاس بالدولار الامريكي المكون من (42) غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الامريكية في سبيل المثال 100 دولار للبرميل ، وان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة ،بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار ،مما انعكس ذلك على اسعار النفط وجعلها غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى اصبحت ظاهرة التقلبات مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل عقد السبعينات من القرن المنصرم واستمرارها حتى الان (البصام والشريدة،2013 :4).

لقد كان سعر النفط سعرا تنافسيا في اوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر في سوق المنافسة التامة الا انه لم يستمر طويلا ويعود السبب في ذلك الى تغيير الاطراف النفطية من جانب تقلصها الى سوق المنافسة التامة ، واتخذ الطابع السعري شبه احتكاري وسيطرت عدد قليل من الشركات الكبرى والتي اوجدت سعراً نفطياً شبه احتكاري اي سعرا يحدد من تلك الاطراف النفطية الكبرى وعلى نطاق السوق الدولية ،لذلك ان سعر النفط قد نجده يبتعد في بعض الاحيان عن تأثير العوامل الاقتصادية (الدوري ، 1988 : 22).

ثانيا: خصائص النفط الخام:

يعتمد مقياس معهد النفط الامريكي API لتصنيف النفوط حسب كثافتها النوعية ،فالتدرج وفقاً لمقياس المعهد للكثافة يسمى درجات، اذ ان النفط الخام الخفيف ذو كثافة واطئة مما يجعل اسهل للنقل والتصفية ،والنفط الخفيف من الناحية الكيمياوية اقرب الى العديد من المنتجات النهائية المرغوبة مثل الغازولين (البنزين) ووقود الديزل (الغاز اويل) ،وبذلك يحتاج عادة الى معالجات وتكاليف وتنقية اقل فيكون سعره اعلى من الثقيل ،والنفط الثقيل اقل سعراً في الشراء واقل كلفة في الاستخراج ،مع ان النفط الذي يستخرج من الاتربة والاحجار النفطية هو ثقيل ايضاً وتصل تكاليف استخراجه الى ضعف الذي يستخرج من الاتربة والاحجار النفطية هو ثقيل ايضاً وتصل تكاليف استخراجه الى ضعف تكاليف الاستخراج من المصادر الاعتيادية ،اذ يوجد (236) نوعا من الخامات في العالم وجد انها تتوزع على مستويات كثافة نوعية كما في الجدول (1)،بمقياس وحدات API وبموجب نظامها يكون النفط اخف في وزنه النوعي مع ارتفاع درجات API ،ومن المعلوم ان النفط عندما يتجاوز (10) درجات من ذلك المقياس يطفو فوق الماء، ويعرف المعهد الامريكي النفط الخفيف بانه من درجة (31.3) فأعلى، ويذكر ان مزيج Brent تقدر كثافته النوعية بين (38-39) API وبالمتوسط (38.8) اما WTI فقد كان عند (39.6) درجة ،ويقال ان النفط ثقيل اذا كان عند (20) درجة او اقل، والنفوط العراقية تتراوح من الثقيل (22) درجة الى الخفيف الوسط (35) درجة ويذكر ان نفط شرق بغداد كثافته النوعية (23) درجة، ونفط البصرة على ثلاثة انواع: (22-24) درجة وهو الثقيل،و(30) درجة والذي يسمى نفط البصرة متوسط الكثافة ،ومزيج البصرة (31.5) درجة اما نفط كركوك فقد كان عند (35) درجة وتراجعت كثافته الى(32-33) درجة (العلي،2009 :20-19).

وتجدر الاشارة الى انه كلما كانت درجة الكثافة عالية كلما ارتفع السعر والعكس صحيح ، اذ ان النفط ذي الكثافة العالية ينتج مشتقات خفيفة أكثر من النفط الاقل كثافة ،وكلما انخفضت نسبة الكبريت في النفط الخام كلما انعكس ذلك ايجابياً على سعره والعكس صحيح (تقرير الشفافية الثالث ، 2006 : 29).

اذ ان النفط الخام مع اختلاف درجات كثافته ، فهناك الى حد ما تجانس متقارب بين انواع النفوط ، وهذا الحال يجعل من سوق احتكار القلة ينطبق الى حد كبير على السوق النفطية الدولية، وان عملية تسعير النفط الخام لم تعد في متناول الدول المنتجة وانما اصبح التحكم الرئيس فيها هو الطرف القادر على تخزين النفط وتسويقه والقابض على خفايا البورصة فيه ،ولا يمكن اهمال العوامل غير اقتصادية والتي يعد العامل السياسي منها ، وان التقلبات الشديدة التي شهدتها اسواق النفط في الاونة الاخيرة والمستويات القياسية التي تم تسجيلها في حزيران عام 2008 والتي بلغت الاسعار ذروتها بعد ان تخطى سعر البرميل (145) دولار ، ويعد تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية من الامور الخطيرة جداً للاقتصاد العالمي ، وذلك لكون النفط اكبر سلعة يتم تبادلها تجارياً سواءً اكان ذلك من ناحية الحجم او من ناحية القيمة التأثيرية لهذه السلعة (نعوش ، 2010 : 16).

جدول (1)

توزيع النفوط الخام حسب كثافتها النوعية

الكثافة النوعية بمقياس API	عدد الخامات	نسبة عدد الخامات من المجموع %
10- اقل من 20	16	6.8
21- اقل من 26	19	8.1
26- اقل من 31	42	17.8
31- اقل من 36	67	28.4
36- اقل من 41	48	20.3
41- اقل من 46	21	8.9
46 فأكثر	23	9.7
المجموع	236	100

المصدر : احمد ابريهي العلي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد (23)، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2009 ،ص20.

ثالثا: مرجعيات التسعير النفطي :

النفوط المرجعية هي خلطات Blends تؤثر في الطريقة التي تستخدمها مختلف الخلطات النفطية الاخرى فالنفوط المرجعية Benchmark Blends تقوم مقام الارقام القياسية للأسعار النفطية ، اذ يوجد (161) نوع من النفط الخام يتاجر بها على مستوى العالم ولكن اربعة منها هي OPEC, Dubai, Brent WTI هي التي تسعر عالميا وتتخذ مرجعيات لأسعار بقية النفوط ، وتجدر الاشارة الى ان نفط سلة OPEC يتكون من (14)* نوع مختلف من النفط الخام ويدخل نفط البصرة الخفيف ضمن هذه السلة ، ومن المعلوم انه توجد اسواق لكل انواع النفوط مع التعاون المتعارف عليه في هذه الاسعار والنفوط الثقيلة يمكن ان تباع بإضافة النفوط الخفيفة اليها لتسهيل النقل بالأنابيب ، وطالما يوجد تدرج في كثافة النفط العراقي فهذا يساعد على تسويق الثقيل منه بإضافة نفوط اخف اليه ، مع اخذ المعادلات السعرية بالاعتبار للوصول الى تشكيلة نفوط تحقق عوائد اعلى، تتسم اسعار النفط بانها الاكثر تذبذب قياسا الى اسعار السلع الاخرى لحساسيتها الشديدة وارتباطها بظروف العرض والطلب والنمو الاقتصادي وتوقعاته وطاقات التخزين وسياسته ، وبالرغم من مهارات النمذجة والتحليل الاحصائي وتجاوب المحاكاة من اجل التنبؤ بأسعار النفط ، لكن لا يمكن التنبؤ بها كون معاملات الاستجابة لتغير سعر النفط مع اي من التغيرات الاقتصادية ابعد ما تكون عن الاستقرار (شندي،2011 :334).

---

* **في عام 2016 اضيف الخام الجابوني الى سلة أوبك لتصبح تتألف من (14) نوع من النفط الخام . ينظر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الادارة الاقتصادية ، تقرير شهري حول التطورات النفطية في الاسواق العالمية والدول الاعضاء، ديسمبر 2016 ، ص 2 .**

وان WTI لم يعد يمثل سوق النفط في العالم اذ تؤثر في سعره العوامل المحلية بعض الاحيان ، اذ انخفض سعره ادنى من سعر Brent لمدة 21 اسبوع من عام 2007 ، بعد ان كان Brent يباع باقل من WTI في مناسبات عدة ، ففي احد ايام شباط من عام 2009 كان سعر الغلق لنفط Brent اعلى من WTI بفارق (10.58) دولار للبرميل ،ولكن Brent ايضا يتاثر بعوامل السوق المحلية لذلك لايصلح دليلا دقيقا للاسعار ،ويبدو ان النفط المر ذو المحتوى الكبريتي العالمي،قد يصبح اصلح للقياس عليه دولياً مع اتساع السوق الاسيوية ،وبما ان الصين ثاني اكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة، لكونها تستهلك النفوط المرة ولديهم مصافي لتكريرها ، وبما ان النفطوط الحلوة ينخفض عرضها تدريجياً فان الساحة ستكون للنفوط المرة والثقيلة (العلي،2009: 25).

رابعاً : أنواع أسعار النفط الخام :

توجد عدة انواع لأسعار النفط الخام في السوق الدولية ومن اهم وابرز هذه الاسعار هي : (رويجع ، 2103: 4-3) (الدوري ، 1988 : 266) (السماك ، 1987: 179)

1- السعر المعلن : يُقصد به سعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات النفط في السوق النفطية ،وان هذا السعر ظهر في عام 1880م في الولايات المتحدة الامريكية من قبل شركة ستاندرد أويل. وعرف ايضا بانه السعر الذي يتم دفعه من اي مشتري لأي نفط خام في مكان البيع ،وفي الحقيقة انه سعر نظري لا يتفق مع الواقع ويتم على اساسه احتساب الأتاوه الضريبية على الارباح .

2- السعر المتحقق: هو السعر المتحقق لقاء خصوم او تسهيلات متنوعه يتفق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن او تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعلا يمثل السعر المعلن مطروحا منه الخصوم والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري ،لقد ظهرت هذه الاسعار منذ نهاية الخمسينيات من القرن المنصرم، وعملت بها شركات النفط الاجنبية المستقلة ومن ثم شركات النفط الوطنية في الدول النفطية سواء في داخل منظمة اوبك او خارجها ،وان هذ السعر يتأثر بظروف التبادل والسوق النفطية وتأثيرها على الاطراف المتبادلة .

3- سعر الاشارة : وهو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق اي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق ،وظهر هذا النوع من الاسعار في الستينيات من القرن المنصرم ، اذ اعتمد في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الاجنبية بهدف توزيع العوائد النفطية بين الطرفين ،وتم التعامل بهذا السعر في العديد من البلدان المنتجة للنفط ، اذ استخدم في الاتفاقية النفطية التي ابرمت بين الجزائر وفرنسا في عام 1965.

4 - سعر الكلفة الضريبية (السعر الضريبي): هو السعر المعادل لكلفة انتاج النفط الخام مضاف الى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة اساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية ، اذ ان هذا السعر يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية للحصول على برميل من النفط الخام ،ويمثل الأساس في نفس الوقت الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعد خسارة.

5 - السعر الفوري او الآني : ويعرف بانه قيمة البرميل من النفط الخام المتبادل فورياً او انياً في سوق النفط الحرة من قبل الاطراف العارضة والمشتريه في هذا السوق المتجسدة في وحدة نقدية معينة .

خامساً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام :

يتحدد سعر أي سلعة بما فيها النفط اقتصادياً بتفاعل قوى العرض والطلب ، ويستقر السعر عندما يكون هناك توازن بين العرض والطلب لتلك السلعة ، ولكن عند حدوث أي خلل في السوق سواء من جانب العرض أو من جانب الطلب فإن السعر يتغير بالارتفاع أو الانخفاض ، اذ كانت الأسعار تحت سيطرت شركات النفط الاحتكارية مستقرة وثابتة وذلك لكون الشركات حافظت على عرض ثابت يساوي الطلب العالمي وباستمرار ،وبالفعل نجحت تلك الشركات بمنهجة الإنتاج (السامرائي،1987 :180-181).

اما في عصرنا الحاضر فزادت اهمية النفط كسلعة استراتيجية تحكمها عوامل عديد تؤثر على اسعارها في السوق الدولية اهمها :

1 ـ العوامل الاقتصادية :

ان الاستقرار في سوق النفط الدولية يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما ، فضلا عن الاحتياطي الدولي من النفط ، لكون النفط سلعة استراتيجية لها اهميتها في النمو الاقتصادي فهنالك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب الدوليين على النفط ومن اهم هذه العوامل :

أ- النمو الاقتصادي والطلب الدولي على النفط الخام : ينقسم الطلب على النفط الى نوعين ، الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة ويتأثر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة النفطية ، وان الطلب الدولي على النفط في تزايد مستمر، اذ ان الطلب بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدل النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات النفطية ، وان دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط اثر على الطلب العالمي على النفط (المزيني ، 2013: 334).

تعد التغيرات الحاصلة في الناتج القومي واحدة من اهم العوامل المؤثرة في تغيرات الطلب على النفط الخام، غير ان ذلك التأثير تختلف نسبته من بلد الى آخر على وفق درجة التقدم الاقتصادي الذي يرتبط باستهلاك النفط الخام باعتباره طلباً مشتق من الطلب على المنتجات النفطية،وان معدل التغير في استهلاك الطاقة الناجمة عن التغير في معدل النمو الاقتصادي يطلق عليه معامل الطاقة او معامل استهلاك الطاقة ، وان هذا العامل يكون في الفترات الاولى للنمو الاقتصادي متزايداً متأثر بزيادة الدخل والناتج القومي، وفي مراحل لاحقة من الاشباع أي بلوغ مرحلة ومستوى عال من التطور الاقتصادي والاجتماعي ينخفض ذلك المعامل (موسى،2001: 45-46).

ب ـ الكميات المعروضة الدولية والاحتياطي المثبت من النفط الخام : تعد الامكانيات المتاحة من الاحتياطي في حقول النفط ، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها الى النفط ، لمواجهة احتياجاتها المحلية او تصديره ، ومن اجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية او الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية ،ومن العوامل المؤثرة على العرض الدولي للنفط ، الطلب على النفط وسعره ،كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض ولاسيما في التقلبات الموسمية(المزيني، 2013: 334).

اما حجم الاحتياطي النفطي فيعد واحداً من العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام، فعلى الصعيد الاقليمي فان الكمية المستخرجة هي دالة لحجم الاحتياطي النفطي المثبت ومن ثم فان سياسة استخراج النفط الخام في كل دولة تتأثر بحجم الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج خلال فترة زمنية،والمقصود هنا بالاحتياطي النفطي القابل للاستخراج هو ان سعر النفط الخام في السوق يغطي تكاليف استخراجه ، وبذلك فان الانتاج (الاستخراج) يصبح دالة لكل من حجم الاحتياطي النفطي المثبت والسعر ، فعلى الصعيد الدولي فان التغيرات في حجم الاحتياطي النفطي الدولي المثبت تؤثر في التغيرات الحاصلة على صعيد العرض الكلي للنفط الخام في السوق الدولية وهذا ينعكس بدوره في تغيرات سعر النفط الخام في السوق الدولية (موسى ، 2001: 37).

ت ـ المضاربة في الاسواق الآجلة للنفط : لقد ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الآونة الاخيرة في اسواق السلع بالسماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع اسعار النفط دون الحاجة الى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون ، وهو ما برز واضحا في كثافة نشاط المضاربة وهي شراء النفط بغرض اعادة بيعه بسعر اعلى بدلا من استخدامه لأغراض تجارية في الاسواق الآجلة للنفط .وقد اصبح المتداول من العقود النفطية مما يعرف بالبراميل الورقية اكبر من المعروض من الشحنات النفطية الحقيقية ، مما ادى الى خلق طلب وهمي على البراميل الورقية للنفط وتزايدت حدة الهلع في الاسواق نتيجة الارتفاع المتواصل للأسعار مما دفع مستخدمي النفط الفعليين من مستهلكين ومصافي تكرير الى التحوط من الارتفاع المستمر للأسعار عن طريق دعم بناء مخزوناتهم النفطية مما تسبب في زيادة متزامنة للطلب والمحزون للضغط على الاسعار صعودا (بلقلة ، 2013: 11).

ث ـ انخفاض سعر الدولار : ان التقلبات في اسعار صرف الدولار تؤثر على صناعة النفط الدولية ، اذ ان انخفاضه يزيد الطلب على النفط مما يجعل الدول المنتجة للنفط تحجم عن زيادة الانتاج، مما يؤدي الى ارتفاع اسعار النفط (بلقلة ، 2013: 11).

2 ـ المنظمات الدولية : من اهم المنظمات الدولية والاقليمية التي لها تأثير في اسعار النفط الخام هي :

أ ـ منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) :

انشات هذه المنظمة نتيجة وجود بعض الشركات المتعددة الجنسية والدول المنتجة على شكل تنظيم مشابه للكارتر التي تسيطر على اسعار النفط وتتحكم فيها اذ كانت هي السبب الرئيس في انخفاض الاسعار مما ادى الى الحاق ضرراً كبيراً باقتصاديات الدول الاخرى وبناءً على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد في شهر ديسمبر عام 1960 ضم ممثلي ايران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا وتقرر من هذا الاجتماع انشاء منظمة اوبك ، وكان الهدف الاهم لهذه المنظمة الابقاء على اسعار النفط الذي يستغله للكارتر الدولي للنفط خارج حدودها في مستويات مرتفعة ،وحماية مصالح الدول المنتجة والمصدرة وضمان دخل ثابت لها وتامين تصدير النفط الى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس اموال الشركات المستثمرة في الصناعات النفطية وتنسيق جهود الدول المنتجة للحصول على حصة اكبر من الارباح نتيجة استغلال ثروتها الخاصة(رويجع،2103: 7).

ب ـ الوكالة الدولية للطاقة : (OECD)

انشئت هذه الوكالة كرد فعل على ازمة السويس عام 1956 ، وكذلك على ارتفاع اسعار النفط عامي 1973 و1974 بهدف توحيد وتنسيق جهود الدول المستهلكة ففي عام 1973 وجه رئيس الولايات المتحدة الامريكية نيكسون الدعوة الى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن لبذل الجهود وتنسيقها لتنمية مصادر الطاقة البديلة في اطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ،اذ سعت الوكالة لتحقيق اهدافها المعلنة كتحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية وتحقيق الاجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك ، وتكوين خزين احتياطي من النفط يكفي لاستهلاك (90) يوما لمواجهة الطوارئ وللتأثير في السوق النفطية ،وتشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها ، ووضع برنامج طويل المدى بهدف تقليص التبعية للدول المنتجة وتخفيض الاعتماد على الطاقة المستوردة (رويجع ، 2103: 8).

3 ـ العوامل السياسية:

تعد العوامل السياسية من العوامل التي لها دورا كبيراً ومؤثراً في تقلبات اسعار النفط الخام ، اذ ترتفع الاسعار في حالة حدوث توترات واضطرابات وحرب في مناطق انتاج النفط وتكريره وتصديره والذي يهدد امن تدفق الامدادات النفطية الى المستهلكين وعليه يعد العامل السياسي عاملاً انيا ومرحليا يرتبط بظروف سياسية معينة ،على سبيل المثال تعد حرب الخليج الاولى والثانية وحرب عام 2003 في العراق ، والملف النووي الايراني من اهم العوامل السياسية المؤثرة على مستوى اسعار النفط وذلك لاعتبار العراق ثاني منتج للنفط في منطقة الشرق الاوسط وباعتبار ايران كمنتج ومصدر رئيسي للنفط ، والاضطرابات السياسية في فنزويلا التي اوقفت معظم الصادرات الفنزويلية من النفط، والاضطرابات القبلية في نيجيريا ، وبما ان نيجيريا وفنزويلا يعدان من اهم الاعضاء في الاوبك مما ادى الى فقدان المنظمة حوالي (300000) برميل نفط يوميا مما نتج عنه انخفاض العرض النفطي في السوق النفطية الدولية (التنير ،2007: 23).

4 ـ التطور التكنولوجي والطاقات المتجددة:

ان الدول المستهلكة للنفط لقد اتفقت على تأسيس الوكالة الدولية للطاقات المتجددة ، لتخفيف الحاجة للنفط الخام ، والبحث عن بدائل صديقة للبيئة ، ومواجهة مخاطر نضوب الاحتياطيات النفطية والغازية ، وكان من بينها استخدام الميثانول كوقود للسيارات واستخدام السيارات الكهربائية واستخدام الطاقة الشمسية ، والرياح والتيارات المائية والمياه الساخنة في باطن الارض لتوليد الطاقة الكهربائية فضلا عن الطاقة النووية ، وهناك ما يعرف بالطاقة الكهرومغناطيسية الكونية لتسير عجلات السيارات بدون وقود وهذا ما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة لاتزال بمستوى ابحاث مستقبلية لم تطبق على ارض الواقع ،وان انخفاض اسعار النفط لم يعد يؤثر في عملية نمو وتزايد الطاقات المتجددة وذلك لدعم المتواصل

والتكنولوجيا الحديثة في زيادة وحدات انتاج الطاقة المتجددة وتقليص تكاليفها وزيادة كفاءتها الانتاجية من الكهرباء يجعلها تسير قدما الى الامام في المزيد من التطور والنمو، ومن المتوقع ان تلجا الدول الصناعية المستهلكة للنفط الى اجراءات متكاملة في دعم الطاقات المتجددة ، بحيث تتمكن من الاستغناء عن حاجتها من النفط بمقدار (30%) ، لقد اصبح واضحا ان على الدول المعتمدة على الايرادات النفطية في معيشة افراد مجتمعاتها ان تتخذ اجراءات سريعة وحاسمة وتتبنى استراتيجيات مختلفة عن السابق في التكييف للوضع الجديد ،لقد وصلنا الى نهاية الطريق وعلينا التخلي عن سياسة الاقتصاد الريعي بالاعتماد على الايراد النفطي (ليلو ، 2015 :3-2).

5 ـ العوامل المناخية(الظواهر الطبيعية):

هي عوامل وظواهر مرتبطة بتقلبات فصول السنة وموسم الاعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يأتي : (المزيني ، 2013: 338) (البصام والشريدة،2013 :3)

أ ـ اعصار (كترينا) واعصار (امبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الامريكية .

ب ـ برودة الطقس في الولايات المتحدة واوربا في عام 2007 مما ادى الى زيادة الطلب على وقود التدفئة .

ت ـتسبب الاعصار المداري (جونو) بتوقف عمليات الانتاج في سلطنة عمان واغلاق الميناء العماني.

ث ـ توقف انتاج النفط الامريكي عقب اعصار (ايفان) الذي حرم الولايات الامريكية من اكثر (10) ملايين برميل من الانتاج وذلك في شهر ايلول 2004 فضلاً عن توقف الانتاج في بعض حقول المكسيك بسبب الاضرار التي خلفها هذا الاعصار والذي استمر توقفه عن الانتاج لمدة تزيد عن (3 -4) شهور ، وبناءً على ما تقدم فان هذا الاعصار تسبب في انخفاض الامدادات النفطية الى السوق .

وجميع العوامل انفت الذكر تؤثر تاثيراً كبيراً في مسارات اسعار النفط وغالبا يكون للعوامل الاقتصادية والسياسية تأثيرات اكبر من العوامل الاخرى حتى اعتبر النفط (سلعة مسببه) بسبب اهميته الدولية والاستراتيجية وهذا من شانه ان يؤثر تأثيراً هاماً في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المنتجة والمصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة ، ومن هنا ظهر ما سمي بخطر السعر النفطي وما ترتب عليه من مخاطر واشكاليات عديدة لحكومات الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي يعتمد اقتصادها على الايرادات النفطية اعتمادا كلياً .

المبحث الثاني : الايرادات العامة ـ مدخل نظري

اولاً : تعريف الايرادات العامة

تعرف الايرادات العامة بانها الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية عادة ، وذلك من اجل تغطية نفقاتها العامة (خلف ،2008 : 163).

تعرف كذلك بانها المصادر التي تستمد الدولة منها الاموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من اجل اشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع . ونتيجة لتطور دور الدولة وجعلها مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي لم تعد الايرادات العامة وسيلة لتغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية (الامن ، الدفاع ، القضاء) بل اصبحت اداة من ادوات السياسة المالية مما ادى الى تطور حجم الايرادات العامة والى تعدد انواعها ، وان الاهمية النسبية لكل نوع منها قد تغيرت تبعا لتغير طبيعة النظام السياسي والاقتصادي (طاقة ، العزاوي ، 2007: 75-76).

لم يعد الهدف من الحصول على الايرادات العامة مالياً وهو تغطية النفقات العامة فقط وانما اصبح اوسع وذلك لتطور دور الدولة واتساع نطاق تدخلها لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

تعتمد الحكومات على مصادر متعددة للإيرادات العامة وتختلف اهمية هذه المصادر لكل حكومة حسب النظام الاقتصادي السائد ومدى تقدم الدولة والنظام السياسي المتبع .

ثانياً : أنواع الايرادات العامة

لقد صاحب تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطور مصادرها في الحصول على ايراداتها وزيادة الاهمية النسبية لبعض المصادر ، اذ قسم المهتمون بالمالية العامة الايرادات العامة تبعاً لمعايير مختلفة فمنهم من قسمها الى ايرادات اصلية كإيرادات الدومين ، وايرادات مشتقة مثل الضرائب والرسوم ، ومنهم من قسمها الى ايرادات عادية مثل الدومين والضرائب والرسوم واخرى غير عادية (استثنائية)

كالقروض العامة والاصدار النقدي الجديد ، وبناءً على ما تقدم فقد تم تقسيم الايرادات العامة الى قسمين رئيسين وكالاتي :-
1- الايرادات الاقتصادية :وهي الايرادات التي تحصل عليها الحكومة بصفتها شخصاً قانونيا يمتلك الثروة ويقوم بالخدمات وتشمل بيع وايجار العقارات الحكومية وارباح المشروعات الاقتصادية التي تمتلكها الدولة
2- الايرادات السيادية : وهي الايرادات التي تحصل عليها الحكومة جبراً مثل الضرائب والرسوم والغرامات ، وهناك مصادر اخرى للإيرادات العامة تحصل عليها الدولة ولكنها ذات اهمية منخفضة كالإعانات والمنح التي تقدمها الدول الى دول اخرى على اثر تعرض الدولة لازمات اقتصادية او كوارث طبيعية (طاقة ، العزاوي ، 2007: 75- 76).
وفيما يأتي توضيح مختصر لاهم انواع الايرادات العامة لكون لايسع المجال لذكرها بالتفصيل في متن البحث :
1- ايرادات الدولة من املاكها (الدومين): تمتلك الدولة اموالا منقولة كالسلع التي تبيعها والخدمات التي تقدمها واموالاً غير منقولة كالعقارات والمناجم والغابات وحقول النفط ، فإيرادات هذه الاموال تساعد الحكومة على القيام بواجباتها الملقاة على عاتقها .وتقسم هذه الاموال الى نوعين : الاول الدومين العام (الاموال العامة) وهي الاموال المعدة لتحقيق نفع عام لجميع افراد المجتمع ،ويطلق على النوع الثاني الدومين الخاص وهي الاموال المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق ايراد وربح ويتصف بالاستمرارية وهو الوحيد الذي يشكل ايرادات الدولة من املاكها كمصدر من مصادر الايرادات، ويمكن تقسيمهُ الى (الدومين العقاري والزراعي ، الدومين التجاري والصناعي ، الدومين المالي)
(الخطيب، شامية، 2005 : 133- 135).

2- الضرائب : تعد الضرائب احد الموارد الاساسية الذي تستند علية الحكومة في تمويل نفقاتها العامة ، وان طبيعة الضرائب واهدافها قد تطور عبر تطور النظم السياسية والاقتصادية الاجتماعية، ويمكن تعريف الضريبة بانها مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الافراد جبراً وبصفه نهائية دون مقابل مباشر وذلك لتحقيق اهداف المجتمع ، وللضريبة خصائص تتميز بها (فريضة الزامية، تدفع بدون مقابل مباشر، مبلغ يقتطع وبشكل نهائي ، المساهمة في تحقيق اهداف المجتمع) (طاقة ، العزاوي ، 2007: 81-82) .

تستخدم ايرادات الضرائب لأجل المشتريات الحكومية، فضلا عن اعادة توزيع الدخول لدى المواطنين، و تحويل الموارد من القطاع الخاص الى القطاع العام وذلك بخطوتين الاولى : تقليل قدرة الافراد على شراء السلع وذلك بتحويل الموارد منهم الى الدولة ، والثانية : ان الايرادات التي تحصل عليها الحكومة تستخدم لشراء السلع وتوفير الدعم لإعادة توزيع الدخول .
(David ,2010: 357

3- الرسوم : يعرف الرسم بانه مبلغ من النقود يدفعه الفرد الى الحكومة او احدى هيئاتها مقابل خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له وبناءً على طلبه .وان المبلغ الذي يدفع كرسم يقابل قيمة الخدمة المقدمة اي ان مبلغ الرسم يهدف الى تغطية نفقة الخدمة المقدمة ، وهذه الخدمة ينبغي ان تكون ذات نفع عام ، اي ان يكون الهدف الاساس منها هو تحقيق المنفعة العامة ،وليس تحقيق الارباح ،وللرسم مجموعة من الخصائص اهمها (الرسم مبلغ من المال ، الرسم يدفع للدولة ، الرسم مقابل خدمة) (طاقة ، العزاوي ، 2007: 81).
4- الترخيص : وهي مبالغ نقدية تأخذها الحكومة من الافراد مقابل ما تسمح لهم بالاستفادة من القيام بنشاط معين ، فالترخيص لا يعتمد على تقديم خدمة محدودة النوع للأفراد كما هو الحال في الرسوم ، اذ يتضمن السماح بمزايا او الاستفادة من القيام بنشاط ما ، يعتبر من جانب معين خدمة لذلك المستفيد (الوادي، 2010: 85).
5- القروض العامة : القرض العام هو عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الافراد او المصارف او الهيئات المحلية او الدولية ، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقاً لشروط العقد . وان التعهد بوفاء القرض هو الصفة الاساسية التي يتميز بها القرض عن ايرادات الدولة الاخرى ، فهو وجد على اساس تعاقدي بين الحكومة وبين المقرضين ، لذلك فهو يختلف

عن الضريبة ، لكون ايرادات الضريبة تدخل الخزانة العامة ولا ترد لدافعها ، بينما ايرادات القرض تدخل الخزانة العامة دينا وتتعهد الدول بردها مع الفوائد في اجل محدد، وللقرض مجموعة من الخصائص اهمها (القرض العام مبلغ من المال ، القرض العام يدفع للدولة، القرض العام يتم بموجب عقد ، القرض العام يدفع من قبل احد اشخاص القانون العام او الخاص) (الخطيب، شامية، 2005 : 236- 237).

ويمكن تقسيم القروض العامة الى عدة اقسام بحسب الزاوية التي ينظر منها الى هذه القروض: فمن ناحية مصدر القرض يمكن تمييز القروض الداخلية عن القروض الخارجية ، ومن ناحية حرية الاكتتاب في القرض يمكننا ان نفرق بين القروض الاجبارية والقروض الاختيارية ، ومن ناحية أجل القرض نجد القروض الدائمة والقروض القابلة للاستهلاك (www.Kotobarabia.com) .

6- الاصدار النقدي الجديد : يلجا العديد من الدول النامية الى اصدار نقود قانونية جديدة يقوم به البنك المركزي ، وذلك لتمويل العجز في موازناتها العامة ، نتيجة حاجتها الواسعة والمتزايدة للأنفاق العام وبحكم النقص الحاد والشديد في ما تستطيع الحصول عليه من موارد عن طريق المصادر الاخرى التي يمكن ان تتاح لها ، والتي من بينها الضرائب بحكم محدودية الدخول ، ومحدودية الاستهلاك ، ومحدودية النشاطات الاقتصادية ، والتي تنعكس في انخفاض الايرادات الضريبية ، وكذلك محدودية قدرتها على الاقتراض الداخلي والخارجي ، وانخفاض ايرادات املاكها العامة (خلف ،2008 :254).

ونتيجة ضعف الطاقة الانتاجية في الدول النامية وقلة التنوع في طاقاتها ونشاطاتها الانتاجية بسبب اختلال الهيكل الانتاجي ، وجمود جهازها الانتاجي يؤدي الى بطأ استجابتها للزيادة في العرض النقدي الكلي في الاقتصاد الناجم عن الاصدار النقدي الجديد ،مما ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي دون زيادة مماثلة في العرض الكلي مما يخلق ظاهرة التضخم ، اما في الدول المتقدمة وفي ظل المرونة المرتفعة للجهاز الانتاجي فعند زيادة العرض النقدي الكلي في الاقتصاد سوف يقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي من السلع والخدمات دون حدوث موجات تضخمية ، وتجدر الاشارة هنا الى ان الدول المتقدمة نادراً ما تعتمد على الاصدار النقدي الجديد نتيجة توفر ايرادات اكبر لديها من المصادر الاخرى، ولابد ان يكون الاصدار النقدي الجديد خاضع الى ضوابط في اطار سياسة عجز الموازنة ، ومن هذه الضوابط توفير موارد اقتصادية من اجل المساهمة بزيادة الاستثمارات والانتاج والدخول ، او وجود جهاز انتاجي يتمتع بالمرونة وقادر على تلبية الطلب الاضافي دون ارتفاع المستوى العام للأسعار (خلف ، 2008 :254-266).

ثالثاً: العلاقة بين اسعار النفط الخام والايرادات العامة للدول المصدرة

لاشك فيه ان الدول الريعية * المصدرة للنفط التي تعتمد على الايرادات النفطية في تمويل خططها الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة ، غالبا ما تواجه عقبات تحقيق هذه الخطط وذلك لكون حصيلة هذه الايرادات تعتمد بشكل اساسي على مستوى اسعار النفط ، ففي حالة ارتفاعها سوف تزداد هذه الايرادات مما تنعكس في زيادة الايرادات العامة ، اما في حال انخفاض الاسعار سوف تنخفض الايرادات النفطية مما ينعكس سلباً على حصيلة الايرادات العامة وعلى السياسة المالية في هذه الدول لكون موازناتها تعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية .

ان تداعيات انهيار اسعار النفط او تذبذبها انعكست على الدول المصدرة للنفط ومنها العراق ، كونه يعتمد على صادرات النفط الخام في كل ايراداته من العملة الاجنبية ويظهر ذلك جلياً بارتباط حجم الموارد المالية النفطية السنوية بأرقام الموازنة العامة العراقية ، فعندما ترتفع اسعار النفط ترتفع معها ارقام الايرادات العامة وتنخفض بانخفاضه .

وتأسيساً على ما تقدم فان اعتماد ايرادات الموازنة العامة في العراق على مورد واحد رئيس وكبير هو ايرادات النفط يعد ظاهرة اقتصادية سلبية كبيرة .

---

* **الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تعتمد في نشاطها الاقتصادي على مورد طبيعي احادي لتوليد الدخل ، وهذا النشاط غلباً ما يكون خارج نطاق ومفهوم العملية الانتاجية الحقيقية،ولذلك يصبح دخل النفط في العراق ريعياً خارجياً غير مكتسب تنموياً ، بسبب ضعف قاعدة الانتاج المادي والاعتماد على الخارج .ينظر في ذلك : اديب قاسم شندي،(الاقتصاد العراقي الى اين)، الطبعة الاولى، النجف الاشرف، دار المواهب للطباعة،2011 ، ص40**

رابعاً: الأهمية الاستراتيجية للنفط في الاقتصاد العراقي

يعد النفط ذات اهمية استراتيجية في الاقتصاد العراقي منذ اكتشافه تجاريا في بداية القرن المنصرم من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي واجمالي الصادرات العامة والموازنة العامة وبناء التنمية اذ تشكل عوائد النفط المصدر الاساس لتمويل برامج التنمية الشاملة فيه ، هكذا يعتمد الاقتصاد العراقي على النفط بدرجة كبيرة ،فاقتصاده نفطي في الدرجة الاولى اذ تغذي الايرادات النفطية موازنة الحكومة العراقية بجزء كبير من مواردها ،وتساهم في بناء الاحتياطي النقدي للاقتصاد الوطني، ويمكن توضيح اهمية النفط في الاقتصاد العراقي من خلال الجوانب الاتية:

(البصام والشريدة،2013 :8-7)(التقرير الاقتصادي السنوي،2014 :18-93)

1- نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي : ان الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي تعد احدى مقاييس درجة التنويع الاقتصادي، اذ بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في العراق (65%) في عام 2008 وتعد نسبة مرتفعة ، وكما هو معلوم ، فان زيادة الاهمية النسبية لقطاع النفط تعكس انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتعكس في نفس الوقت انخفاض مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي .

2- نسبة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات : تساهم الصادرات النفطية بنسبة مرتفعة في اجمالي الصادرات العراقية مما يشير الى انخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات اذ بلغت هذه النسبة (99%) في عام 2014 ، مما يجعل العراق يعتمد على الصادرات النفطية في توفير العملات الاجنبية، وهذا المؤشر يترتب عليه مشاكل اقتصادية اهمها ارتباط الاقتصاد العراقي بالدخل النقدي للنفط فقط .

3- نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة: تساهم الايرادات النفطية في الايرادات العامة بنسبة مرتفعة جداً فقد بلغت (97%) عام 2013 ويعزى سبب ذلك الى تدهور وانهيار القطاعات الاقتصادية الاخرى، كالقطاع الصناعي والزراعي مما نتج عنه انخفاض نسبة مساهمتها في تحقيق الايرادات العامة.

4- دور النفط في تمويل التنمية: ان عملية تمويل خطط وبرامج التنمية في العراق اعتمدت بشكل شبه تام على الايرادات النفطية ومنذ عام 1931 ،والذي تمثل بإصدار مناهج الاعمال العمرانية اذ تم اصدار ثمانية مناهج استثمار خلال المدة (1931-1949) ، ثم بعد ذلك ازدادت اهمية النفط بشكل كبير بعد عام 1952 ،اذ بدأت الحكومة العراقية آنذاك بوضع خطط اقتصادية تنموية وبلغت نسبة مساهمة العائدات النفطية في مناهج الاعمار والخطط التنموية حوالي (98.8%) .

وتأسيساً على ما تقدم ومن خلال ارتفاع الاهمية النسبية للقطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وفي الايرادات العامة ،ينبغي على الحكومة وضع حلول كفيلة بتفعيل القطاعات الاخرى ومن اهمها القطاع الصناعي والزراعي لتحقيق ايرادات تساهم في زيادة الايرادات العامة وتخفيض الاعتماد على النفط باعتباره سلعة استراتيجية دولية تقع خارج سيطرة الحكومة العراقية مثل انخفاض اسعاره وذلك لكونه يتأثر باستراتيجيات السوق (العرض والطلب) اضافة الى عوامل اخرى انفت الذكر كالتطور التكنلوجي والبحث عن بدائل للنفط و الحروب والازمات السياسية الدولية والكوارث البيئية ،فان انخفاض اسعاره تعني انخفاض الايرادات النفطية وانعكاس ذلك في انخفاض الايرادات العامة ومن ثم حصول عجز في الموازنة العامة لعدم تغطية النفقات العامة لكونه معظم اموال الايرادات العامة مصدرها بيع النفط .

بما ان العراق من اكثر دول المنطقة عرضة لمخاطر انخفاض اسعار النفط لكون الموازنة العامة تمثل قناة رئيسة تنتقل من خلالها اثار التقلبات في سوق النفط الدولية الى الاقتصاد المحلي ، ينبغي على الحكومة العراقية تخفيض النفقات العامة مع مستوى الايرادات الحكومية المنخفضة كتخفيض النفقات الاستثمارية والانتاجية واقتصاره عادة على النفقات الجارية (التشغيلية) كالأجور والرواتب ومشترياتها من السلع والخدمات التي لها علاقة مباشرة بسير عمل اجهزتها ودوائرها الحكومية ،ولكن هذا يؤدي الى حدوث اثار سلبية على مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(Anderson , 2010 : 27)

المبحث الثالث : قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمد (2003-2015)

اولاً: تحليل تطورات أسعار النفط الخام في السوق الدولية والايرادات العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003- 2015)

1- تحليل تطورات أسعار النفط الخام في السوق الدولية خلال المدة (2003- 2015)

ان تقلبات أسعار النفط الخام ستترك اثار حقيقية على الاقتصاد والسياسة الانفاقية للدول المصدرة ،ففي حالة استقرار اسعار النفط الدولية يتطلب من الدول المصدرة للنفط ، بذل مزيدا من الجهد لاستغلال عوائد تصدير النفط الاستغلال الامثل وذلك بتوجيه هذه الاموال نحو الانشطة الاستهلاكية والانتاجية الاكثر كفاءة والانفاق العقلاني الرشيد كتوجيه نحو اقامة الاستثمارات التي تحقق عوائد كبيرة والسعي نحو تنويع مصادر الدخل وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى ،وذلك بهدف انهاء حالة الاختلال في الهيكل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

شهدت اسعار النفط الخام ارتفاع ملحوظ في عام 2003 مسجلة اعلى مستوى لها منذ عام 1984 اذ بلغ متوسط سعر سلة خامات اوبك (28.2) دولار للبرميل وكما هو موضح في الجدول (2) ، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الطلب العالمي على النفط اذ بلغ (73.2) مليون برميل يومياً نتيجة ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي من (3.0%) عام 2002 الى(3.9%) في عام 2003 مدفوعاً بارتفاع معدل نمو الاقتصاد الامريكي من (2.2%) الى (3.1%) الذي يعد المحرك الرئيس لنمو الاقتصاد العالمي.

كما يعزى هذا الارتفاع الى عوامل عديدة منها : (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2004 : 1-8)

1- الاضطرابات العرقية والقبلية الواسعة في نيجيريا التي حجبت جزءاً كبيراً من امداداتها للسوق النفطية.

2- استمرار انقطاع الامدادات النفطية من فنزويلا نتيجة الاضراب العام الذي شهدته البلاد في عام 2002 .

3- المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الامدادات النفطية بسبب التوترات السياسية في منطقة الشرق الاوسط.

اما في عام 2004 شهدت اسعار النفط الخام ارتفاعات حادة وقياسية لم تشهدها الاسواق النفطية منذ اكتشاف النفط فقد بلغ متوسط سعر سلة خامات اوبك (36.1) دولار للبرميل وبمعدل نمو سنوي بلغ (28%) ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الطلب العالمي على النفط من (73.2) مليون برميل يوميا الى (76.6) مليون برميل يومياً وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية والصين والهند وبعض الدول النامية كما يعزى هذا الارتفاع في اسعار النفط الى انخفاض الامدادات النفطية من (78.9) مليون برميل يوميا الى (70.5) مليون برميل يومياً ، والعوامل السياسية التي شهدتها بعض الدول المصدرة للنفط منها عدم استقرار الوضع الأمني في العراق الذي نتج عنه تزايد في الهجمات والتفجيرات التي تعرضت لها المنشأة النفطية العراقية ، والازمة السياسية في فنزويلا وازمة شركة النفط الروسية ، فضلا عن المشاكل المرتبطة بتكرير النفط الخام ونوعية المنتجات المكررة، علاوة على المضاربة في الاسواق الآجلة للنفط (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2016 : 20) (باسم عبد الهادي ، 2005 : 133) .

لقد سجلت اسعار النفط الخام ارتفاع قياسي في عام 2005 اذ بلغ متوسط سعر سلة خامات اوبك (50.6) دولار للبرميل وبمعدل نمو سنوي (40.1%) بعد ما كان (28.1%) في عام 2004 ، مما اوجد حالة من القلق في السوق بسبب المخاوف من اثارها السلبية على معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكان سبب هذا الارتفاع هو زيادة الطلب العالمي على النفط بنسبة (1.8%) التي تفوق نسبة الزيادة في الامدادات النفطية التي تبلغ (1.4%).

لقد تضافرت مجموعة كبيرة من العوامل التي دفعت بالأسعار الى الارتفاع اهمها :

(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2006 : 90)

1- استمرار نمو الطلب العالمي على النفط ولاسيما في امريكا والصين والهند .

2- الاختناقات في طاقات التكرير العالمي ولاسيما التحويلية منها على وجه الدقة .

3- انخفاض مستوى الطاقات الانتاجية النفطية العالمية .

4- المشاكل السياسية في نيجيريا وفنزويلا ومنطقة الشرق الاوسط ولاسيما العراق وايران .

5- الكوارث الطبيعية التي حدثت بسبب الاعاصير والفيضانات.

6- ارتفاع مستوى المضاربات في الاسواق المستقبلية .
استمرت اسعار النفط الخام بالارتفاع التدريجي الحاد اذ بلغ متوسط سعر خامات سلة اوبك (61.1) ،(69.1) دولار للبرميل وبمعدل نمو مرتفع بلغ (20.7%) و (13.0%) للعامين 2006، 2007، على التوالي ويعود سبب الارتفاع في عام 2006 الى العديد من العوامل اهما :
(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007 : 104)
1- التوترات السياسية ولاسيما التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط المتمثلة بالملف النووي الإيراني وتدهور الوضع الأمني في العراق والعدوان على لبنان فضلاً عن الاضطرابات والعنف في نيجيريا .
2- اعلان شركة البترول البريطانية في عام 2006 بأنها ستغلق طاقة (400) ألف برميل يومياً تُنتج من حقل (برودوبي) في الاسكا بهدف إجراء عمليات صيانة للأنابيب .
3- حدوث موجات البرد في أوربا التي أدت إلى تعطيل جزء من الإنتاج الروسي وارتفاع الطلب العالمي على الغازولين بالأخص في السوق الأمريكية .
اما سبب الارتفاع في عام 2007 فيعود الى زيادة الطلب العالمي الى مستوى (86.5) مليون برميل يومياً بعد ما كان يبلغ (79.5) مليون برميل يوميا في عام 2006 بزيادة قدرها (7) مليون برميل يوميا ، وانخفاض في الامدادات النفطية من (71.7) مليون برميل يوميا عام 2006 الى (71.3) مليون برميل يوميا عام 2007 وبمعدل نمو سنوي (-0.5 %) .
اما في عام 2008 شهدت اسواق النفط العالمية تقلبات في اسعار النفط لم يسبق له مثيل ، اذ وصلت اسعار النفط الخام الى مستويات مرتفعة ،اذ بلغ متوسط سعر سلة خامات اوبك (94.5) دولار للبرميل وبمعدل نمو (36.7%) بعد ما كان يبلغ (13.0%) في عام 2007.
لقد سجلت اسعار النفط في 2008/7/11 اعلى مستوى لها لتبلغ (147) دولار للبرميل وان سبب هذ الارتفاع يعود الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي ادى الى زيادة الطلب العالمي على النفط ، كما ان اوبك لم تنجز الزيادة في الانتاج كما كان متوقعاً، وانخفض الخزين الاستراتيجي في الولايات المتحدة الامريكية دون المستوى الذي كان يتوقعه الخبراء ،واعمال العنف، وستة انابيب هوجمت في المكسيك ،مما اكد التوقعات بزيادة المخاطر في جانب العرض،والتوترات في شرق تركيا وانخفاض قيمة الدولار (العلي،2009 : 7).
اما متوسط سعر خامات اوبك السنوي فبلغ (61.1) دولار للبرميل بعد ما كان يبلغ (94.5) دولار للبرميل في عام 2008 ،ويعزى ذلك بشكل اساس الى الازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاديات العالمية لتشهد أسوء ركود عرفته منذ ثلاثينيات القرن المنصرم.
اما في عام 2009 انخفضت مستويات اسعار النفط الخام انخفاض كبير جدا اذ بدأت الاسعار اليومية في الانخفاض لتصل الى (32) دولار للبرميل ويعزى سبب هذ الانخفاض الى انخفاض الطلب العالمي على النفط الى مستوى (84.8) مليون برميل يوميا بعد ما كان يبلغ (86.1) مليون برميل يوميا للعام السابق نتيجة انكماش الاقتصاد العالمي الى (0.6%) بعد ما كان يبلغ معدل نموه (3%) في عام 2008، لكون هناك علاقة شديدة ومترابطة بين معدل نمو الاقتصاد العالمي وحجم الطلب على النفط (عامر،2016: 20) .
لقد شهدت اسعار النفط العالمية ارتفاع كبير وملحوظ اذ ارتفع متوسط سعر سلة خامات اوبك من (61.1) دولار للبرميل عام 2009 الى (77.5) دولار للبرميل عام 2010 وبمعدل نمو قدره (2.9%) وجاء هذا الارتفاع بفعل زيادة الطلب العالمي على النفط حيث بلغ مستوى (87.3) مليون برميل يومياً بعد ما كان يبلغ (84.3) مليون برميل يومياً في العام السابق وان الزيادة في الطلب جاءت نتيجة ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي من (0.6%) عام 2009 الى (4.5%) عام 2010 ، وقد شهدت اسعار النفط استقرار نسبيا خلال هذه السنة ويعزى هذا الاستقرار الى عوامل متعددة ومتنوعة منها ما له علاقة بأساسيات السوق ،اما البعض الاخر فهو خارج نطاق ذلك ومن اهمها :
(تقرير الامين العام السنوي 2010 : 54-55)
1- كان لمنظمة اوبك دورا رئيساً في اعادة التوازن لسوق النفط واستقرارها ، اذ ان التخفيض الكبير الذي اجرته المنظمة في انتاجها اعتباراً من شهر كانون الثاني عام 2009 واستمرت في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الانتاجية طيلة عامي 2009 و2010 ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض في السوق واستقرار الاسعار .

2- ادت برامج التحفيز الاقتصادي التي تنفذها الحكومات ولاسيما الدول الصناعية الى انتعاش اقتصادي من الازمة المالية العالمية الذي انعكس بدوره ايجابياً بزيادة الطلب على النفط .
3- دعت معظم الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء الى ضرورة ان تكون الاسعار مناسبة لضمان اجتذاب الاستثمارات الضرورية في صناعة النفط من جهة ، ودعم الاقتصاد العالمي من جهة اخرى ،وبالرغم من الاستقرار النسبي في اسعار النفط حدثت تقلبات في الاسعار نتيجة عوامل متعددة ومتنوعة ومن اهمها :(تقرير الامين العام السنوي، 2010 : 55-56)
1- ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي بدأت في اليونان في الربع الاول من العام ولحقتها ايرلندة في الربع منه والتي كانت امتداداً للازمة المالية العالمية.
2- التقلبات في اسواق صرف العملات الرئيسية في العالم وظهور ما بات يعرف بـ (حرب العملات) وبشكل خاص بين الطرفين الاساسيين الولايات المتحدة الامريكية والصين ، وما نتج عن ذلك من تذبذب في سعر صرف الدولار الامريكي الذي يؤثر بدوره على اسعار النفط بضوء العلاقة العكسية القوية ما بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار وبالأخص خلال السنوات الاخيرة مع الاختلاف في درجة التغيير
3- ظروف الطقس الشديد البرودة وبخاصة في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية في نهاية العام والذي يمكن اعتباره احد الدوافع الرئيسية فضلا عن المضاربات ، التي ادت الى ارتفاع الاسعار الى مستويات عالية عبرت حاجز (90) لمتوسط سعر سلة خامات اوبك في كانون الاول في عام 2010 .
اما عام 2011 شهدت اسعار النفط ارتفاع ملحوظ ووصولها الى مستويات قياسية غير مسبوقة ، اذ بلغ متوسط سعر سلة خامات اوبك (107.5) دولار للبرميل مسجل معدل نمو مرتفع بلغ (38.7%) وان هذا الارتفاع ناتج عن عوامل عديدة اهمها:
(عامر،2016 :21)،(تقرير الامين العام السنوي2011 :58-59)
1- التطورات الجيوسياسية التي حدثت في المنطقة العربية في نهاية عام 2010 .
2- ازمة الديون السيادية في الدول المتقدمة ولاسيما في منطقة اليورو.
3- التقلبات في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية.
4- عوامل موسمية لها علاقة بالطقس ولاسيما الشتاء البارد في منتصف الكرة الارضية الشمالي في عام 2011 مقارنة مع درجة الحرارة المرتفعة نسبياً ولاسيما في اوروبا خلال الربع الرابع من العام ، فضلا عن الكوارث الطبيعية والتي كانت كارثة فوكوشيما اليابانية من ابرزها خلال العام .
استمرت اسعار النفط العالمية في الارتفاع عام 2012 اذ بلغ متوسط سعر سلة خامات اوبك (109.5) دولار للبرميل وكذلك ارتفاع الطلب العالمي على النفط اذ وصل الى مستوى (89.0) مليون برميل يوميا فضلاً عن زيادة الامدادات النفطية ووصولها الى مستوى (72.8) مليون برميل يوميا وبمعدل نمو (3.4%)، اي لا يوجد نقص في الامدادات حتى يعد سبباً لهذا الارتفاع وانما هناك عوامل عديدة تسببت في ارتفاع اسعار النفط اهمها : (تقرير الامين العام السنوي، 2012 : 57)
1- التطورات الجيوسياسية ولاسيما في المنطقة العربية والتي بدأت في تونس في عام 2010 وادت الى تحولات سياسية في بعض الدول العربية.
2- توتر برنامج ايران النووي والحظر النفطي المفروض عليها من قبل الاتحاد الاوربي والعقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة وما اثارته من مخاوف من احتمال توقف الامدادات بفعل التهديدات بغلق طرق النقل البحرية في دول الخليج العربي.
اما في عام 2013 انخفض متوسط سعر سلة خامات اوبك ووصوله الى مستوى (105.9) دولار للبرميل وبمعدل نمو سنوي منخفض (-3.2%) ، اذ شهدت سوق النفط حالة من الاستقرار والتوازن النسبي ، وقد ارتفعت كل من مستويات الطلب على النفط الى (90.4) مليون برميل يومياً و الامدادات النفطية الى (72.9) مليون برميل يومياً.
تتحدد مستويات اسعار النفط العالمية في العادة على ضوء جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، فمنها ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع واخرى نحو الانخفاض، ومن العوامل الرئيسة التي اثرت في حركة اسعار النفط خلال العام اهمها:
(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014: 107-108)
1- وفرة امدادات النفط العالمية وتوسيع الطاقة الانتاجية العالمية الناجمة عن النجاح الذي تحقق في استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحد الامريكية مما ادى الى حدوث زيادة كبيرة في

اجمالي انتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الامدادات النفطية لمجموعة دول خارج اوبك تفوق مليون برميل/يوم خلال عام 2013 ، وهذا العامل حد من ارتفاع مستويات الاسعار خلال العام.
2- كان لجهود منظمة اوبك وقراراتها الخاصة دور هام في توازن سوق النفط واستقرارها.
3- التطورات الجيوسياسية ولاسيما في سوريا وليبيا فضلا عن دول منتجة اخرى مثل نيجيريا وانغولا وجنوب السودان دفعت بالإنتاج الى الانخفاض ،الا ان وفرة الامدادات النفطية العالمية ادت الى عدم ارتفاع الاسعار.

اما في عام 2014 انخفضت اسعار النفط العالمية اذ سجل سعر سلة خامات اوبك (96.3) دولار للبرميل وبمعدل نمو سنوي (-8.7%)،وان هذ الانخفاض جاء في بداية النصف الثاني من هذا العام، ويعزى هذا الانخفاض الى جملة من العوامل اهمها:(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015: 125-126)

1- انخفاض معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الامدادات النفطية العالمية، ولاسيما بعد استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الامريكية مما نتج عنه زيادة كبيرة في انتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الامدادات النفطية لمجموعة الدول خارج منظمة اوبك تقترب من (2) مليون برميل يوميا في عام 2014 .
2- ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة منذ بداية عام 2014، الامر الذي ادى الى انخفاض اسعار النفط .
3- توجه كبرى الدول المصدرة للنفط الى المحافظة على حجم انتاجها النفطي لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الاسعار وذلك من خلال خفض الانتاج ، مما تسبب في خلق فجوة بين العرض والطلب .
4- عدم تأثير التطورات التي تشهدها بعض الدول المصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على حجم الانتاج.
5- انخفاض طلب الاسواق الاوربية والصين على النفط الخام، ولاسيما مع استمرار معاناة عدد من الدول الاوربية اقتصادياً ومالياً ، وتزايد المخاوف بخصوص تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي.
6- ارتفاع مستوى المضاربات خلال العام في ظل العوامل الجيوسياسية السائدة.

ثم استمر الانخفاض الـــى ان بلـــغ (49.5) دولار للبرميل عـام 2015 وبمعدل نمـــو سنوي (-48.5%)،ويعزى هذا الانخفاض الى العديد من العوامل اهمها :

(تقرير الامين العام السنوي2015 : 35) (plumer,2014 :6) (http://www.dw.com)

1- صعود الولايات المتحدة الامريكية كمصدر للنفط : زادت الولايات المتحدة الامريكية انتاجها النفطي من (10-14) مليون برميل يومياً متخطية بذلك كلاً من روسيا والسعودية على راس قائمة الدول الاكثر انتاجاً للنفط ، وتعزى هذه الزيادة الى التطورات التقنية في طريقة الحفر والتكسير الهيدروليكي (فراكينغ) والتي تعتمد على محاليل كيميائية وضخ الماء في طبقات الصخور بهدف توسيع الشقوق في تلك الطبقات والوصول الى ما يسمى بالنفط الصخري والذي لا يمكن استخراجه بالطرق التقليدية، وعلى الرغم من ارتفاع تكلفة الاستخراج بهذه الطريقة،الا ان ارتفاع اسعار النفط خلال العقد المنصرم جعلت من هذا الاستثمار مجدياً ، فقد ارتفع معدل الانتاج في الولايات المتحدة الامريكية من النفط الصخري خلال عام 2015 بحوالي (610) الف برميل يومياً اي بنسبة (15.6%) بالمقارنة بمستويات العام السابق ليبلغ (4.523) مليون برميل يومياً .

2- عودة ايران الى تصدير النفط : بعد توقيع الاتفاق النووي بين ايران ومجموعة (5+1) ، وقد تم رفع جزء كبير من العقوبات المفروضة على ايران ، وبذلك تمكنت من الوصول الى اسواق النفط بشكل اسهل، وبحسب احصائية منظمة اوبك بلغ الانتاج الايراني للنفط الخام نحو (3) مليون برميل يومياً ، وهذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً سيكون لها تأثير على الاسعار ايضاً.

ان اسعار النفط عندما ترتفع تكون لها تغذية عكسية سلبية على الاسعار ،عبر تخفيض الطلب على النفط بالأتجاه نحو البدائل،او عندما تعمد الحكومات الى رفع اسعار المنتجات النفطية مما يثير توقعات تعمل على خفض اسعار النفط الخام لكون ارتفاع اسعار المنتجات النفطية يؤدي الى تخفيض الطلب عليها كما حصل عندما لجأت الصين الى رفع اسعار الغازولين والديزل (العلي ،2009 : 9).

من المعلوم ان انتاج أوبك يتأرجح صعوداً في حالة انخفاض الإنتاج النفطي خارج في حالة زيادته ،فإذا أنخفض الإنتاج النفطي خارج أوبك عن مستوى الطلب العالمي كان أوبك،وهبوطاً

من المفترض على أوبك أن تزيد من إنتاجها لتلبية الزيادة في الطلب العالمي والمحافظة على الأسعار من الارتفاع الكبير وتثبيتها عند مستويات معقولة، لكونها تتعرض لضغوط اقتصادية وسياسية من قبل بعض الدول الصناعية المستهلكة للنفط الخام ،بذريعة أن ذلك يؤثر على نمو الاقتصاد العالمي ويزيد من حجم التضخم العالمي.

جدول (2)

تطور السعر والطلب الدولي والامدادات الدولية للنفط الخام للمدة (2003-2015)

السنة	الطلب الدولي على النفط مليون برميل / يوم	معدل النمو السنوي *	الامدادات الدولية من النفط الخام مليون برميل / يوم	معدل النمو السنوي *	سعر النفط الخام (سلة خامات اوبك *) دولار/ برميل	معدل النمو السنوي *
2003	73.2	-------	78.9	----	28	-----
2004	76.6	4.6	70.5	(10.6)	36.1	28.9
2005	78.0	1.8	71.5	1.4	50.6	40.1
2006	79.5	1.9	71.7	0.2	61.1	20.7
2007	86.5	8.8	71.3	(0.5)	69.1	13.0
2008	86.1	(0.4)	71.8	0.7	94.5	36.7
2009	84.8	(1.5)	68.9	(4.0)	61.1	(0.3)
2010	87.3	2.9	69.9	1.4	77.5	26.8
2011	88.2	1.0	70.4	0.7	107.5	38.7
2012	89.0	0.9	72.8	3.4	109.5	1.8
2013	90.4	1.5	72.9	0.1	105.9	(3.2)
2014	91.3	0.9	73.4	0.6	96.3	(8.7)
2015	92.8	1.6	74.2	1.0	49.5	(48.5)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على :-

1- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، نشرات إحصائية سنوية للأعوام 2004 ،2006 ،2008 ،2010 .

2- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2004 ،2006 ،2012.

3- ماجد ابراهيم عامر، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء في أوابك مجلة النفط والتعاون العربي ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، المجلد الثاني والاربعون ،العدد 156 ، 2016 ، ص 65.

(*) تشير الى ان الارقام بين الاقواس سالبة .

2- تحليل تطورات الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2015)

يعد العراق من البلدان النفطية التي تحتل موقعا متقدما بين الدول العربية والعالمية المنتجة للنفط لضخامة احتياطاته اذ يمتلك احتياطي نفطي مؤكد بمقدار (150) مليار برميل محسوبة في 2013/4/10 (حسب وزارة النفط العراقية) ، فضلا عن انه احد الاعضاء المؤسسين لمنظمة اوبك ، ويعد القطاع النفطي احد الركائز الأساسية للاقتصاد العراقي لكونه المصدر التمويلي الرئيس للإنفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري لتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى ،الا ان مشكلة التقلبات في اسواق النفط تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كاهم عامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي ، ويمثل التصدي للتراجع الحاد في اوضاع المالية العامة التحدي الاهم امام السلطة المالية في العراق فقد اظهرت تداعيات الازمة ضرورة العمل على اكثر من صعيد في هذا الاطار، ففي جانب الايرادات العامة ، فان الضرورة تقتضي العمل على تعزيز الايرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية في ظل التقلبات في الايرادات النفطية، وفي مجال النفقات العامة تبرز الحاجة الى ترشيد النفقات ورفع كفاءتها ، ففي مجال الانفاق الاستثماري ، ينبغي العمل على اعادة ترتيب اولويات الانفاق على مشاريع البنية التحتية والابتعاد عن تنفيذ مشاريع ضخمة ذات مردود اقتصادي ضئيل، اما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري ، فالتحرك المتاح امام السلطة المالية هو ترشيد الانفاق الجاري .

ان الايرادات العامة في العراق تبوب حسب مصادرها الرئيسة اذ يمكن توضيحها بشكل مختصر وكالاتي:(ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، الحساب الختامي للموازنة العامة عام 2011)

1- الايرادات النفطية .

2- الايرادات غير النفطية وتتضمن (الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، ايراد ارباح الشركات العامة المملوكة للدولة ، دخل الفوائد ، اجور الخدمات ، الايرادات والرسوم الاخرى)

بما ان مساهمة الايرادات النفطية في تكوين الايرادات العامة تشكل نسبة مرتفعة جداً اذ بلغت (97.47%) عام 2013،لذا سوف نركز في تحليلنا على تتبع تطورات الايرادات النفطية والايرادات العامة دون النظر الى الايرادات غير النفطية لكون تشكل نسبة مساهمة منخفضة جدا في تكوين الايرادات العامة .

تعد الايرادات النفطية مصدر اساسي وثابت من مصادر الايرادات العامة على حساب الايرادات غير النفطية بسبب بنية الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب وبسبب الدمار والاهمال الذي تعرضت له قطاعات الاقتصاد الاخرى على الرغم من مساهمتها المتدنية بسبب حرب عام 2003 وما لحقه من عمليات سلب ونهب لأغلب مؤسسات هذه القطاعات ، وعليه فان تتبع مسار تطورات الايرادات العامة مرتبط بتطورات اسعار النفط الخام الدولية التي تؤثر على حجم الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي .

شهدت الايرادات العامة تطورات كبيرة وملحوظة طيلة مدة البحث وكما هو موضح في الجدول (3) ، اذ ارتفعت الايرادات العامة الى (32982739) مليون دينار في العام 2004 بعد ان كانت تبلغ (2146346) مليون دينار عام 2003 وبمعدل نمو سنوي بلغ (1436.6%) لتستمر حالة الارتفاع التدريجي في الايرادات العامة اذ بلغت (40502890) ، (49055545) ، (54599451) ، (80252182) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ(22.8%)،(21.1%)،(11.3%)، (46.9%) للأعوام 2005 ،2006 ،2007 ،2008 على التوالي ويعزى هذا الارتفاع التدريجي والملحوظ الى زيادة الايرادات النفطية من (1841458) مليون دينار عام 2003 الى (75358291) مليون دينار عام 2008 نتيجة الارتفاع التدريجي في اسعار النفط الخام الدولية من (28) دولار للبرميل الواحد عام 2003 الى (94.5) دولار للبرميل الواحد عام 2008 ، ثم بعد ذلك انخفضت الايرادات العامة انخفاض ملحوظ ومخيف لتبلغ (55209353) مليون دينار في عام 2009 وبمعدل نمو سنوي سالب(-31.2%) مقارنتا بالعام الذي سبقه ويعزى هذا الانخفاض الى تداعيات الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط الدولية .

اما في عام 2010 عاودت الايرادات العامة الى الارتفاع من جديد لتبلغ (70178223) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (27.1%) نتيجة زوال الازمة المالية وتعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع اسعار النفط ووصولها الى مستوى(77.5) دولار للبرميل الواحد مما ادى الى زيادة الايرادات النفطية اذ

بلغت (66640860) بعد ان كانت تبلغ (48871708) مليون برميل عام 2009 وبمعدل نمو سنوي بلغ (36.3%) مقارنتا بالعام 2009.

كما شهدت الايرادات العامة ارتفاع ملحوظ ومستمر اذ بلغت (108807392) ،(119466403)، (113767395) مليون دينار طيلة الاعوام 2011 ،2012 ،2013 ويعزى هذا الارتفاع المتواصل الى الزيادة المستمرة في الإيرادات النفطية اذ بلغت (98155980) ، (106764790) ، (110890539) بسبب الزيادات المستمرة في أسعار النفط مسجلة مستويات متقاربة اذ بلغت(107.5) و(109.5) و(105.9) دولار للبرميل الواحد .

ثم عاودت الايرادات العامة عام 2014 الى الانخفاض لتبلغ (105386623) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (-7.3%) نتيجة انخفاض الايرادات النفطية الى (97072414) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-12.4) بسبب انخفاض اسعار النفط الخام الى (96) دولار للبرميل وكذلك بسبب التطورات التي حدثت في هذا العام والمتمثلة في الاوضاع السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية التي انطلقت ضد المجاميع الارهابية (داعش) التي تواجدت في عدد من المحافظات العراقية ، ادت الى فقدان السيطرة على الحقول النفطية الهامة في هذه المناطق.

اما في عام 2015 استمرت الايرادات العامة بالانخفاض لتبلغ (94048364) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-10.7) وذلك نتيجة انخفاض الايرادات النفطية وبلوغها (78649032) مليون برميل بسبب استمرار انخفاض اسعار النفط الخام اذ سجل متوسط سعر النفط (49) دولار للبرميل، مما دفع الحكومة العراقية الى ضغط النفقات العامة والبحث عن مصادر جديدة للإيرادات العامة وتفعيل دور الايرادات غير النفطية ورفع نسبة مساهمتها في تكوين الايرادات العامة ، لفك الارتباط المستمر بين الموازنة العامة (الايرادات العامة) في العراق من جهة واسعار النفط الخام في السوق الدولية من جهة اخرى .

لم يستمر وصف النفط بالذهب الاسود وذلك بعد انخفاض اسعاره في النصف الثاني من عام 2014 وبلوغ سعر برميل النفط لمتوسط غرب تكساس (27) دولار للبرميل في بداية عام 2016،وان تراكم لدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط واردات مالية ضخمة لم تحسن بعض تلك الدول استغلالها في تطوير التعليم والصحة وتنمية القطاعات الإنتاجية الفاعلة في الاقتصاد الوطني لاعتقادها بانها اصبحت دولة قوية ونست ان اعتمادها على الموارد الريعية سوف يجعلها تعاني ولسنوات عديدة من عجز كبير في موازناتها العامة وعدم تمكنها من الوصول الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة (عثمان،2016 : 14).

جدول (3)
تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003-2015)

السنة	الايرادات العامة مليون دينار	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة % *	الايرادات النفطية مليون دينار	معدل النمو السنوي للإيرادات النفطية % *	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة %
2003	2146346	------	1841458	------	85.7
2004	32982739	1436,6	32627203	1671,8	98.9
2005	40502890	22.8	39480069	21	97.4
2006	49055545	21,1	46534310	17,8	94.8
2007	54599451	11,3	51701300	11,1	94.6
2008	80252182	46,9	75358291	45,7	93.9
2009	55209353	(31,2)	48871708	(35,1)	88.5
2010	70178223	27,1	66640860	36.3	94.9
2011	108807392	55,0	98155980	47,2	90.2
2012	119466403	9,7	106764790	8,7	89,36
2013	113767395	(4.7)	110890539	3,8	97,47
2014	105386623	(7.3)	97072410	(12.4)	92.11
2015	94048364	(10.7)	78649032	(18.9)	83.62

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :
1- ديوان الرقابة المالية الاتحادي، الحساب الختامي لجمهورية العراق للأعوام 2003- 2011
2- البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،نشرات إحصائية سنوية للأعوام2003– 2014 .
3- قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للأعوام 2012 ،2013 ،2014 ، 2015 .
(*) تشير الى ان الارقام بين الاقواس سالبة.

ثانياً: قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمد (2003-2015)

يعد الاسلوب القياسي والاحصائي وسيلتان يتم استخدامهما لتأكيد فروض النظرية الاقتصادية، واداة للبرهنة على مدى مطابقة حجم واشارة المتغيرات لمنطق النظرية الاقتصادية، فبعد ادخال البيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية للمدة (2003-2015) والتي تمثل سعر النفط الخام في السوق الدولية والايرادات العامة في الاقتصاد العراقي ، وبناء انموذج للانحدار الخطي البسيط بغية اثبات او نفي فرضية البحث ، ومن ثم تقدير معالم الانموذج والمتغيرات الاقتصادية الداخلة فيه باستخدام البرنامج الاحصائي spss لغرض معالجة البيانات والحصول على النتائج المطلوبة واخيراً اخضاع تلك النتائج للاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية و بالصورة الاتية :

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X + \varepsilon_i$$

اذ ان:

Y: يمثل المتغير التابع (الايرادات العامة) .
X : المتغير المستقل (سعر سلة خامات اوبك) .
β_0 : يمثل الحد الثابت الى الانموذج
β_1 : تمثل المعلمة المطلوب تقديرها.
ε_i : يمثل حد الخطأ العشوائي. i=1,2,3,….n تمثل السنوات .

بعد تمثيل البيانات في أنموذج الانحدار الخطي البسيط لعينة الدراسة المتمثلة 13 سنة تم الحصول على النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي spss وهي كالاتي:

جدول (4)

Correlations

		(المتغير التابع) الايرادات العامة	سعر النفط الخام
Pearson Correlation	(المتغير التابع) الايرادات العامة	1.000	.882
	سعر النفط الخام	.882	1.000
Sig. (1-tailed)	(المتغير التابع) الايرادات العامة	.	.000
	سعر النفط الخام	.000	.
N	(المتغير التابع) الايرادات العامة	13	13
	سعر النفط الخام	13	13

نلحظ من خلال الجدول اعلاه ان العلاقة بين سعر النفط الخام والايرادات العامة هي علاقة طردية اذ كان معامل الارتباط بيرسن بين سعر النفط الخام والايرادات العامة هو (0.882) وان مستوى المعنوية لكل من سعر النفط الخام والايرادات العامة كانت اقل من (0.05) .

جدول (5)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.882[a]	.777	.757	17721290.315

a. Predictors: (Constant): X

نلحظ من خلال الجدول اعلاه ان قيمة R Square بلغت (0.77) اي ان المتغير المستقل في أنموذج الانحدار الخطي البسيط والمتمثل بسعر النفط الخام قد فسر ما نسبته (77 %) من انموذج الايرادات العامة اما المتبقي والذي نسبته (23 %) يعود الى عوامل اخرى لم تدرج في الانموذج درجت ضمن حد الخطأ وعند تصحيح معامل الارتباط كانت قيمته (0.75) اي ان اسعار النفط الخام له تأثير ما نسبته (75%) في الايرادات العامة .

جدول (6)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1206810327907 6060.000	1	120681032790 76060.000	38.428	.000[b]
	Residual	3454485434622 106.000	11	314044130420 191.440		
	Total	1552258871369 8170.000	12			

نلحظ من خلال الجدول اعلاه ان قيمة F المحتسبة والبالغة (38.428) اكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية البسط 1 ودرجة حرية المقام 11 والبالغة (12,34) لذا ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة مما يدل على معنوية الانموذج الانحدار الخطي البسيط ويمكن مشاهدة مستوى المعنوية من خلال .Sig والبالغة اقل من (0.05) .

جدول (7)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	11388309.529	14209817.530		.801	0.044
	سعر النفط الخام	1134943.414	183083.852	.882		.000

a. Dependent Variable: Y

نلحظ من خلال الجدول اعلاه ان قيمة المعلمة المقدرة الخاصة بسعر النفط الخام قد بلغت (1134943.414) وحدة وان قيمة اختبار t الخاصة بسعر النفط بلغت (0.801) وهذا يدل على معنوية الانموذج من خلال تأثير سعر النفط الخام على الايرادات العامة .

ولتوضيح العلاقة بين المتغير المستقل (سعر النفط الخام) والمتغير التابع (الايرادات العامة) بيانياً ندرج الرسم البياني الاتي :

شكل (1)

العلاقة بين سعر النفط الخام والايرادات العامة

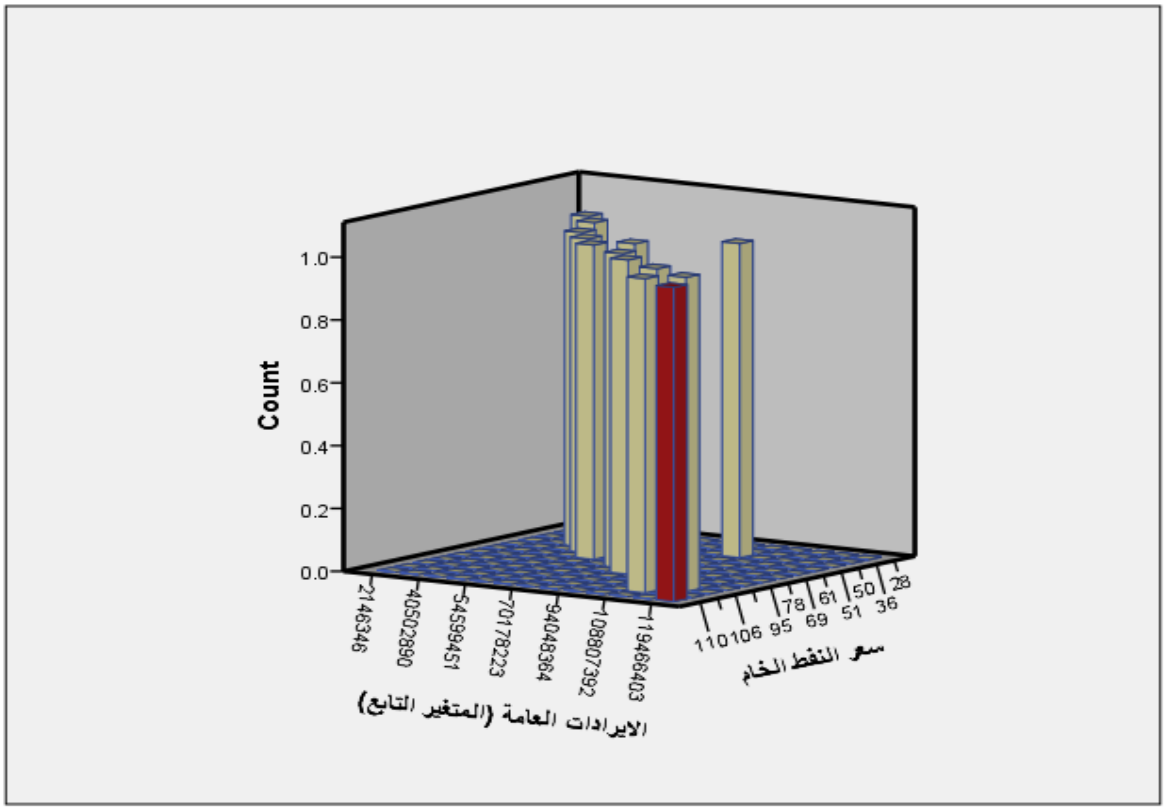

تأسيساً على ما تقدم من نتائج فأنها توكد على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (Y) والمتغير المستقل (X) وذلك من خلال اشارة وقيمة المعلمة واختبار (t) (Sig) الخاصة بالمتغير (X) وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية ، وتؤكد كذلك على أن لتقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية تأثير كبير على حصيلة الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال قيمة المعلمة التي تبلغ (1134943.414) وحدة لكون الايرادات النفطية تشكل نسبة مساهمة مرتفعة جداً بلغت (97%) في تكوين الايرادات العامة.

وتجدر الاشارة الى ان هناك عوامل اخرى توثر في الايرادات العامة منها (الكميات المصدرة من النفط الخام) لم تدرج في النموذج وهذا ما تم تأكيده من الاختبار (R square) اذ ان المتغير المستقل فسر ما نسبته (0.77%) من التغيرات في الايرادات العامة .

الاستنتاجات

1- ان من اهم اسباب الانخفاض الحالي لأسعار النفط هو ضعف الطلب بوجه عام بسبب حالة الركود في الاقتصاد العالمي في اوروبا وتباطؤه في الصين هذا من جهة ، وزيادة العرض بسبب انتاج النفط غير التقليدي (النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية ، والنفط الرملي في كندا) مما نتج عنه انخفاض الطلب على نفوط الشرق الاوسط ،ومعاودة الانتاج من مناطق كانت مضطربة سياسياً في الشرق الاوسط .

2- ان الدول المصدرة هي اكبر الخاسرين نتيجة انخفاض اسعار النفط ولاسيما الدول التي تعتمد موازناتها على ايرادات النفط بنسبة كبيرة ولا تمتلك وفورات مالية تمكنها من استيعاب صدمة هذا الانخفاض .

3- ان زيادة اعتماد الاقتصاد العراقي ولاسيما الموازنة العامة على الايرادات النفطية كمصدر رئيس لتمويل النشاط الاقتصادي اضعف دور واهمية المصادر التمويلية الاخرى ولاسيما الضرائب ، مما جعل الموازنة العامة سريعة التأثر بتقلبات اسعار النفط في السوق الدولية .

4- من ابرز المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي حالياً اختلال في هيكل الناتج المحلي الاجمالي بسبب زيادة نسبة مساهمة ناتج القطاع النفطي فيه وتوقف عملية الانتاج في القطاعات السلعية الرئيسة (الصناعة والزراعة) وعدم تأهيل وتشغيل مشاريع انتاجية كثيرة بالقطاع الصناعي ، مما انعكس ذلك بشكل رئيس على استيراد احتياجاتها السلعية من الدول الاخرى، مما نتج عنه زيادة نسبة البطالة وهروب رؤوس الاموال المحلية للخارج.

5- ان التحليل القياسي اثبت فرضية البحث بان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط الخام والايرادات العامة اي وجود تأثير كبير لتغير اسعار النفط الخام على (المصدر الرئيس للإيرادات العامة)، وقد تم استنباط ذلك من خلال القدرة التفسيرية للأنموذج القياسي اذ كانت القدرة التفسيرية (77%) ، كما جاءت نتائج التحليل مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية.

التوصيات

1- ضرورة تبني اصلاحات اقتصادية جذرية لتفادي القلق والارباك في تنفيذ السياسات الاقتصادية عند حدوث انخفاض اسعار النفط ، تتمحور حول دعم سياسة تنويع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد وبشكل اساسي في الوقت الحاضر على الايرادات النفطية وخلق اقتصاد يتصف بالزيادة التدريجية في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ولاسيما قطاعات (الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات و.....الخ) التي تشكل مصادر تمويلية متنوعة للموازنة العامة لجعلها اكثر امنا واستقرار .

2- ضرورة اعتماد سياسة مالية تعمل على تنويع هيكل الايرادات العامة بهدف حماية الاقتصاد والموازنة العامة من التقلبات الكبيرة والمفاجئة في الايرادات النفطية تمهيداً للخروج من النمط الريعي وتوجيه السياسة المالية لزيادة الانفاق الاستثماري الموجه لتوسيع الطاقات الانتاجية والبنى الارتكازية بما يكفل توفير حاجة السوق من المنتجات السلعية والخدمية وبما يؤمن مستقبلاً الحصول على مصادر أخرى للدخل في حالة نضوب الثروة النفطية ،واعادة هيكلة الانفاق الاستهلاكي بما يضمن الترشيد والتخصيص الامثل والحد من الانفاق غير المنتج .

3- ضرورة توسيع دور القطاع الخاص بشرط توفر المناخ الاقتصادي الملائم وتبني اسلوب عقود المشاركة بينه وبين القطاع العام كخيار استراتيجي خلال المرحلة الحالية لمعالجة عدم توفر التخصيصات المطلوبة و نقص كفاءة الاداء في تنفيذ المشاريع التنموية .

4- ينبغي وضع مصلحة العراق فوق كل المصالح للأحزاب والكتل السياسية والسعي لأنهاء الخلافات وسن قانون خاص للثروة النفطية واضحاً وصريحاً في فقراته لغرض استثمار هذه الثروة لكونها المورد الرئيس للإيرادات العامة .

5- تطوير الصناعات البتروكيمياوية وتطوير صناعة التكرير وتصدير المنتجات النفطية بدلا من تصدير النفط الخام ، اذ من غير المقبول اقتصاديا ان يصدر النفط الخام دون معالجته صناعيا ، فينبغي تحويله الى مشتقات نفطية وذلك بأنشاء مصافي جديدة وتطوير البنى التحتية للمصافي القائمة فنياً وتكنولوجياً .

6- ضرورة انشاء صندوق سيادي، لتعويض فشل سياسات الحكومات المتعاقبة في ادارة الفوائض الكبيرة التي تحققت نتيجة ارتفاع اسعار النفط والتي كان من الممكن ان تسهم في بناء الاقتصاد وتنميته.

المصادر

اولاً:الكتب

1- التنير، سمير،**(التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً)**،(لبنان ، دار المنهل للطباعة والنشر ، 2007)

2- الخطيب، خالد شحادة ، شامية ، احمد زهير، **(اسس المالية العامة)**، الطبعة الثانية ، (عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005).

3- خلف، فليح حسن،**(المالية العامة)**،الطبعة الاولى،(اربد ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2008).

4- الدوري ، محمد أحمد ، **(مبادئ اقتصاد البترول)** ، مطبعة الرشاد للطباعة والنشر ، الجامعة المستنصرية ، 1988 .

5- السماك ، محمد أزهر سعيد ، **(اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات)** ، جامعة الموصل ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، ، تشرين الأول 1987 .

6- شندي ، اديب قاسم ، **(الاقتصاد العراقي الى اين)** ، الطبعة الاولى ، (النجف الاشرف ، دار المواهب للطباعة ، 2011).

7- طاقة ، محمد ، العزاوي ، هدى ، **(اقتصاديات المالية العامة)** ، الطبعة الاولى ، (عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2007).

8- الوائلي، جعفر باقر علوش ، **(الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الاحصائي SPSS)** ، الطبعة الاولى ، (بغداد ، مطبعة الرفاه ، 2009) .

9- الوادي ، محمود حسين ، **(مبادئ المالية العامة)**، الطبعة الثانية ، (عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2010)

ثانياً: البحوث والدوريات

1- حسن، باسم عبد الهادي، **(الصدمة النفطية الثالثة الاسباب والنتائج المحتملة)** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد (7)، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2005 .

2- البصام، سهام حسين ، الشريدة ، سميرة فوزي شهاب ، **(مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية)** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (36) ،2013 .

3- بلقله ، ابراهيم ، **(تطورات اسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)** ،مجلة الباحث ، العدد (12) ، جامعة حسيبة بن بو علي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر ، 2013 .

4- الجنابي، نبيل مهدي ، حسين، كريم سالم ، **(العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (1) ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2011) .

5- عامر ، ماجد ابراهيم ، **(تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء في أوابك)** ، مجلة النفط والتعاون العربي ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، المجلد الثاني والاربعون ،العدد 156 ، 2016 .

6- العلي ، احمد ابريهي ، **(تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية)**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد (23)، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2009 .

7- المزيني ، عماد الدين محمد ، **(العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية (2000-2010)** ، مجلة جامعة الازهر بغزة ، سلسلة العلوم الانسانية ، المجلد (15) ، العدد (1)،2013 .

8- نعوش ، صباح ، **(تصدير النفط وفق احكام منظمة التجارة العالمية ، مجلة اخبار النفط والصناعة)** ، العدد ، 481 ، السنة الحادية والاربعون ، ابو ظبي ، وزارة الطاقة الاماراتية ، 2010 .

ثالثاً:الرسائل والاطاريح

1- رويجع ، السعيد ، **(التطور التاريخي لأسعار البترول واثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)**، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2013.

2- السامرائي ، أسماء خضير ياس ، **(العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام في (أوبك)**، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ،1987 .

3- موسى ، عبد الستار عبد الجبار، **(دراسة تحليلية لتغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية للفترة 1970-1998)** اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2001.

رابعاً: التقارير والجهات الرسمية

1- الامانة العامة لجامعة الدول العربية،**(التقرير الاقتصادي العربي الموحد)** للأعوام 2004 ،2006،2012

2- جمهورية العراق ، وزارة النفط ، مكتب المفتش العام ، (**تقرير الشفافية الثالث**)، 2006 .

3- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، **(نشرات إحصائية سنوية)**، للأعوام 2003 -2014.

4- جمهورية العراق ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، **(الحساب الختامي للموازنة العامة)**، للأعوام 2003- 2011.

5- قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للأعوام 2012 ،2013 ، 2014 ، 2015 .

6- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، **(تقرير الأمين العام السنوي)**،الكويت، لعامي 2010 ،2011 .

خامساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

1- عثمان ، فاضل علي ، **(سنة الخريف النفطي العربي)**، عام 2016 ، على الموقع الالكتروني الاتي: http://iraqieconomists.net/ar

2- ليلو ، سمير ، **(تاثير هبوط اسعار النفط على الاقتصاد العراقي وعلى التنمية المستدامة)** عام 2015 على الموقع الالكتروني الاتي : http://iraqieconomists.net/ar

3- مراد ، محمد حلمي، **(مالية الدولة)** ،على الموقع الالكتروني الاتي:- (www.Kotobarabia.com)

سادساً: المصادر الانكليزية

Books:

1- David N. Hyman **,(Public Finance , A Contemporary Application of Theory to Policy) ,** 10th Edition, south western , CENGAGE Learning ,2010.

Researches:

1-Asger Lan Anderson , Lasse Holboll Westh Nielsen **,(Fiscal Transparency and procyclical Fiscal Policy) ,** Working Paper Series , Economic Policy Research unit (EPRU) ,(2010), university of Copenhagen.

2- Brad Plumer**,(The US hasn't produced this much oil since 1986),** Vox, 17/ 11/ 2014, at: http://www.vox.com /xpress/2014/11/17/723637